تفتح ملف الصناعات الوطنية

جميع شركات القطاع الحكومي ومن ضمنها الشركة العامة للسمنت العراقية تعاني سياسة السوق المفتوحة والإغراق بالإنتاج المستورد الرديء مع أنها كانت تصدر إنتاجها منذ عام ١٩٥١، لذا تعد من الشركات العريقة حيث تأسست عام ١٩٣٦ باسم (شركة السمنت العراقية المساهمة) وبسبب ظروف الحرب العالمية الثانية توقفت بعض خطوطها العاملة وبدأ الإنتاج الفعلي عام ١٩٤٩ في معمل سمنت بغداد (بفرن واحد بالطريقة الرطبة)، وتم توسيع معمل سمنت بغداد بإضافة ثلاثة خطوط إنتاجية جديدة حتى عام ١٩٥٥، حيث بلغت الطاقة التصميمية (٤٠٠) ألف طن سنويا، وفي تموز عام ١٩٦٤ تم تغيير اسم الشركة إلى الشركة العامة للسمنت العراقية .

((الحلقة الرابعة))

□ بغداد/ سها الشيخلي.. عدسة/ محمود رؤوف

شح الكهرباء والمستورد الرديء من معوقات عمل الشركة

الاستثمار عبر القطاع الخاص يعيد أربعة معامل لإنتاج السمنت

تقوم الشركة حاليا بإدارة وتشغيل أربعة معامل لإنتاج أنواع من السمنت موزعة كما يأتي :

١- معمل سمنت الفلوجة : ٦٥ كم غرب بغداد يعمل بالطريقة الجافة وبثلاثة خطوط إنتاجية، وبطاقة ٢٩٠ ألف طن سنويا، من السمنت الأبيض – بدأ الإنتاج في الخط الأول عام ١٩٧٨، والثاني عام ١٩٨٤ ، والثالث عام ١٩٨٥ .

٢- معمل سمنت كبيسة : ٢١٠ كم غرب بغداد ، يعمل بالطريقة الجافة بخطين إنتاجيين، وبطاقة ٢ مليون طن سنويا من السمنت البورتلاندي الاعتيادي بدأ الإنتاج عام ١٩٨٣.

٣- معمل سمنت القائم : ٤١٠ كم شمال غرب بغداد ، يعمل بالطريقة الجافة بخط إنتاجي واحد، وبطاقة نصف مليون طن سنويا من السمنت البورتلاندي المقاوم للأملاح بدأ الإنتاج عام ١٩٨٩.

٤- معمل سمنت كركوك : ٢٦٠ كم شمال بغداد ، يعمل بالطريقة الجافة بخطين إنتاجيين، وبطاقة مليون طن سنويا من السمنت البورتلاندي الاعتيادي ، بدأ الإنتاج عام ١٩٨٤ .

وملحقة بالمعامل المذكورة صناعة وطباعة الأكياس الخاصة بالتعبئة وتحمل الأكياس علامة الشركة (النخلة والحصان).

وتنتج المعامل المذكورة ثلاثة أنواع من السمنت؛ هي السمنت العادي، والسمنت المقاوم، والسمنت الأبيض، كما يمكن أن تنتج المعامل أنواعاً اخرى من السمنت وحسب الطلب.

عمليات حرق وسرقات

وعند زيارتنا لمقر الشركة الكائن في الزعفرانية التقينا بمديرها العام المهندس ناصر إدريس المدني الذي تحدث عن الدمار الشامل الذي تعرضت له الشركة أثناء أحداث عام ٢٠٠٣، من قصف مباشر وعمليات حرق وسرقات ودمار شامل ما استدعى عمليات تأهيل وصيانة للعودة الى العمل من جديد بطاقتها التصميمية ، ما تطلب مبالغ كبيرة .ويشير المهندس المدني الى انه: بعد تلك الأحداث وجدنا أن الدولة قد انصب اهتمامها على توزيع الطاقة الكهربائية الذي يعد من مستلزمات التشغيل الأساسية على المواطنين أكثر من الصناعة ، ما أدى الى إيقاف بعض المعامل في أشهر الصيف، وكذلك قلة في الإنتاجية حيث كانت الطاقة الكهربائية في تلك الأشهر لا تتعدى الـ٢٥٪من الطاقة المطلوبة لتشغيل المعامل بالطاقة التصميمية ، وهذا أهم الأسباب في انخفاض الإنتاجية في المعامل الحكومية عامة ، ونتيجة لتوجه الدولة على اعتماد الشركات على التمويل الذاتي في عملها ، وللأسباب المذكورة وقلة المبيعات وكذلك السيولة النقدية ، ما جعل صعوبة في نصب مكائن لمحطات كهربائية كبيرة، لأنها تحتاج إلى طاقات كهربائية كبيرة؛ فمثلا معمل كركوك يحتاج الى محطة بطاقة ٤٥ ميكاواط وهذه المحطة تحتاج إلى أكثر من ٧٥ مليار دينار، او ما يعادل ٧٠ مليون دولار، وأعمال التأهيل تحتاج إلى مثل هذا المبلغ ،وأن المعمل يحتاج إلى ١٠٠ مليون دولار لكي نضمن الوصول إلى الطاقة التصميمية، وان إيرادات الدولة لا تكفي لسد رواتب الموظفين وإعادة البنى التحتية ، وعليه لابد من الاعتماد على أنفسنا والتفكير جديا بإيجاد البدائل لإعادة تشغيل المعامل بالطاقة التصميمية، فوجدنا أن أفضل طريقة لهذه الحالة هي استخدام قانون الشركات، واستخدام طريقة الاستثمار بالمشاركة في الإنتاج، هذه الطريقة تقتضي أن يبقى المعمل ملكاً للدولة وكذلك يبقى الموظفون تابعين للدولة ايضا ، والشركة المستثمرة تقوم بإعادة تأهيل المعمل بشكل كامل خلال مدة محددة وفق عقود مبرمة – وهي لمدة سنتين – وخلال هذه السنتين يجب أن تصل هذه المعامل في الإنتاج الى ٩٠٪ من الطاقة التصميمية ويعمل المستثمر على استيراد مواد احتياطية ومعدات جديدة من شركات إستراتيجية مختصة، وكذلك تنصيب محطات كهربائية بالطاقة التصميمية بحسب الحاجة كما هو الحال في معملي كبيسة والفلوجة ،اللذين يحتاجان الى طاقة كهربائية – ١٥ ميكاواط لتشغيله – على أن تقوم الشركات بإنجاح عملية الاستثمار ويقوم المستثمر بإعطاء حصة على أساس المنافسة، وهذه الحصة تتراوح ما بين ٢٥-٢٨٪ ، وحصتنا في معاملنا المستثمرة تتراوح ما بين ٢٥-٣٨٪ حسب المعمل المعني، وهذه الحصة تكون من دون كلفة أي تعتبر ربحاً مباشراً، وربحنا نتيجة هذه العملية التي تمت في معملي سمنت القائم والفلوجة وكبيسة ما يقارب الـ٢٠ مليار دينار في سنة ٢٠١١ ، إضافة الى رواتب الموظفين ومخصصاتهم وحوافزهم حيث تم دفعها من قبل المستثمر ، والآن وصل معمل سمنت القائم الى الطاقة المطلوبة حسب العقد، ومن المتوقع ان يصل معمل كبيسة إلى ذات المستوى في بداية عام ٢٠١٣، وبذلك تكون الشركة قد حققت اكبر منجزاتها نتيجة استثمار أموال المستثمرين في عمليات تعود بالنفع الكبير على الدولة والشركة .

عامل أمام الماكنة

مشاكل العمل

وعن المشاكل التي تواجهها الشركة، أشار المدير العام إلى أن مشكلة كل الشركات ووزارة الصناعة بشكل عام تنحصر في تضخم كبير في الملاك حيث تم تعيين أعداد هائلة من العمال بعد عام ٢٠٠٣، وإعادة المفصولين السياسيين الذين شكلوا أعداداً كبيرة بحجة أنهم مفصولون سياسيون ننسى الرواتب المضاعفة التي يتسلمها المنتسبون وبذلك تكون هذه المشكلة سببا رئيسيا بعدم العدالة في المنافسة مع السمنت المستورد، حيث تؤدي هذه المبالغ إلى زيادة كبيرة في كلفة المنتج، المشكلة الأخرى بالإضافة الى الطاقة الكهربائية هي الروتين في العمل وعدم وجود صلاحيات، على سبيل المثال أن المستثمر استطاع أن يشتري محطة كهربائية وينصبها ويشغلها خلال ستة أشهر ، الشركة تعاقدت مع شركة التحدي على شراء وتنصيب محطة كهربائية بطاقة ٢١ ميكاواط في شهر آذار من عام ٢٠١١ ، ولم تحصل الموافقة النهائية من قبل الوزارة إلا بعد أكثر من تسعة اشهر هذه فقط استحصال موافقة ! والسبب هو الروتين ، وعن الروتين يشير المهندس الى انه على سبيل المثال كان معمل الشركة في بغداد يجهز بالوقود من مصافي بيجي والدورة إلى أن وزارة النفط ارتأت ومن دون مبرر تحويلنا إلى مصافي البصرة للحصول على الوقود ، وبعد مفاتحات وكتب بين وزيري الصناعة والنفط وحتى لجنة الطاقة البرلمانية تدخلت إلا أن وزير النفط ما يزال مصرا على الأمر تحت ذريعة أن مصافي بيجي والدورة لا تكفي لتزويدنا بالنفط الأسود، مع تأكيد من بعض دوائر وزارة النفط بان مصافي بيجي والدورة تسد حاجتنا من الوقود (النفط الأسود)، هذه المشكلة أدت أيضا الى كلفة بإنتاج السمنت لان النقل من القائم إلى البصرة يعادل حوالي عشر مرات كلفة النقل من بيجي الى القائم ، إضافة الى عرقلة العمل والطرق العجيبة الغريبة في التعامل بالبيع في مصافي البصرة ، والمفارز الحكومية التي تعرقل سير النقل، وتعاملنا وزارة النفط مثل الشركات الخاصة المستثمرة التابعة للقطاع الخاص مع أننا معامل تابعة للدولة، وهي معامل حكومية وليست معامل قطاع خاص ، لذلك يجب أن يطبق عليها التخفيض بالسعر وهو ١٠٠ دينار لكل لتر وليس ١٥٠ دينارا.

وعن نظام التمويل الذاتي المعتمد من قبل الشركة يؤكد المهندس أن الشركة لا تأخذ ولا دينارا واحدا من وزارة المالية وان المالية هي التي تأخذ من عندنا ومع ذلك تعرقل عملنا! وأن حقوق المنتسبين ورواتبهم تكون على المستثمر ولمدة ١٥ سنة، ولدينا مع المستثمر ضوابط وعقود وضمانات لحقوق كل من الشركة والدولة وهي أكثر ايجابية للدولة منها إلى المستثمر.

وأنهى المهندس المدني حديثه بإمكانية الشركة البيع المباشر للمواطن من منافذ التسويق سواء في مقر الشركة أو معاملها الأخرى، ومع حصولنا على شهادة الجودة إلا أننا قمنا بعملية مسح ووجدنا أنواعاً فاشلة من السمنت منها ما هو إيراني وسعودي وهندي.

شهادة الجودة

والتقينا مدير الجودة المهندس محمد رضيان مطلب الذي أشار الى أن الجودة هي سمة العصر ولابد للمعامل أن تمتلك المنافسة القوية في ما بينها ، خاصة وان السوق صار مفتوحا لكل البضائع. وللارتقاء بجودة المنتج سعت الشركة للحصول على شهادة الجودة ، وقد حصل معمل كركوك على شهادة الجودة وعلى شهادة (علامة الجودة) في عام ٢٠١١، وبذا يكون أول معمل يحصل على هذه الشهادات وتلاه معمل الفلوجة الذي حصل على علامة الجودة عام ٢٠١٢، وتم وسم الأكياس المنتجة بعلامة الشركة وهي شهادة لا تمنح إلا بمواصفات خاصة ولم تكتف الشركة في الحصول على هذا الشهادات بل عملت بكل جدية على حصول معمل كركوك المتخصص بالسمنت الأبيض على علامة الجودة العالمية. وأشار المهندس مطلب إلى أن هناك في الأسواق المحلية انواعاً من السمنت كالإيراني والسعودي والهندي لذلك لابد من المنافسة، رغم أن السمنت العراقي معروف بمواصفاته الفنية العالية وحصوله على هذه الشهادات بعد الفحص الدقيق ومتابعة إنتاجه أولا بأول، وهذا ما يعزز أن يبقى السمنت العراقي هو أفضل كل الأنواع وهو منافس قوي لكل السمنت المستورد ، وبعد فحص عينات من السمنت المستورد ثبت أن هذه الأنواع لا ترقى الى السمنت العراقي الحاصل على ثلاث شهادات جودة .

وعن حماية المنتج المحلي الجيد من غزو المنتج الرديء بفرض ضرائب على المستورد أشار المطلب الى انه عقدت أكثر من ندوة مع الجهاز المركزي التابع لوزارة التخطيط لوضع ضوابط للمستورد من الخارج منها إعادة العمل بالتعرفة الكمركية لغرض الحد من السمنت المستورد الرديء .

ويؤكد المهندس مطلب أن شحة الكهرباء تقف عائقا أمام الإنتاج، فلو توفرت الكهرباء سوف تعمل معاملنا كافة بكل طاقتها الإنتاجية وتلبي حاجة نسبة كبيرة من الطلبات على الرغم من زيادة الطلب على السمنت وحركة الإعمار الحالية .

الاستثمار عبر القطاع الخاص

مديرة التخطيط والمتابعة المهندسة سعاد عباس أشارت في لقائنا معها إلى أن الشركة لديها الآن تجربة جديدة؛ وهي دخول شركات القطاع الخاص لتأهيل معاملنا الأربعة، لقاء حصة من الإنتاج على أن يتكفل القطاع الخاص بكل المبالغ المطلوبة للتأهيل لقاء نسبة محددة وفق العقد المبرم بيننا، وتستمر هذه العقود لمدة ١٥ سنة ، إلا أن فترة التأهيل للمعمل مثل معملي الفلوجة وكبيسة، فإن العقد يحدد ٢٤ شهرا من تاريخ تسلم المعمل ، أما معمل القائم فتم تحديد ٣٦ شهرا للتأهيل، وحتى ضمن فترة التأهيل يعطينا المستثمر حصة من الإنتاج محددة بموجب العقد ، وقد رفع عنا المستثمر بموجب تلك العقود مبالغ الرواتب ، ومن ضمن العقود أيضا أن يتكفل المستثمر بتوفير الطاقة الكهربائية وقد رفعنا بذلك العبء عن الدولة بالنسبة للكهرباء وهو من الضروري لاستمرار العمل حيث أي توقف في الكهرباء يعرضنا الى خسارة كبيرة ، وعن نسبة الإنتاج من السمنت المنتج في الوقت الحاضر أشارت عباس الى ان الشركة قد حققت نسبة إنتاج ٩٨٪ من خطتنا الإنتاجية، وعن السمنت غير المعبأ بالأكياس (الفل) وهو سمنت عراقي وكيفية وصوله إلى (السكلات)، أشارت عباس إلى أن إنتاج الشركة هو أكياس بوزن ٥٠ كيلو غراماً، مدون عليها اسم المعمل المنتج، وقد يكون (الفل) من ضمن السمنت المستورد الرخيص وهو غير مفحوص، وعن كيفية حصول المواطن على السمنت قالت عباس: بإمكان المواطن الشراء مباشرة من معاملنا الأربعة المتوفرة ، كما يمكنه أيضا الشراء عبر مجالس المحافظات لأننا نزودهم بمادة السمنت لأجل ذلك.

مشكلة كل الشركات ووزارة الصناعة بشكل عام تنحصر في تضخم كبير في الملاك بعد عام ٢٠٠٣

حصل معمل كركوك على شهادة الجودة في عام ٢٠١١

نسبة الإنتاج من السمنت بلغت في الوقت الحاضر ٩٨% من خطة الشركة

احد المعامل الكائنة في الرمادي

كورة لصناعة السمنت